

بيروت، في تاريخ 2025/09/1

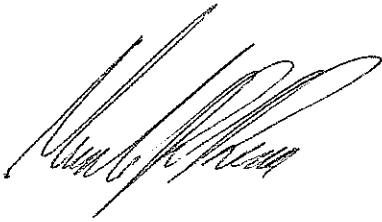
سؤال موجّه إلى الحكومة اللبنانية وخصوصاً وزير الداخلية و البلديات بواسطة
دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : تزايد ضحايا الحوادث المرورية يهدّد السلامة العامة في لبنان
تشير معطيات صادرة عن جمعية اليازا للسلامة المرورية إلى ارتفاع مقلق في عدد قتلى حوادث السير في
لبنان خلال عام 2025، حيث سجّل ازدياد بنسبة تفوق 30% مقارنةً بالعام الماضي، وبشكل خاص في شهر
آب الحالي، الذي شهد أرقاماً قياسية في الوفيات بلغت 56 وفاة حتى تاريخ 2025/8/26.
هذا الارتفاع الخطير يعكس تقصيراً في تطبيق القوانين المرعية الإجراء، ويؤدي إلى نتائج كارثية على
الصعيدين الإنساني والاقتصادي، إذ إن كلفة الحوادث المرورية على الاقتصاد والصحة العامة تُقدّر بملايين
الدولارات سنوياً، فضلاً عن الخسائر البشرية الفادحة.

نسأل الحكومة:

- 1- لماذا لم يتم حتى تاريخه تفعيل أنظمة رادارات السرعة والمراقبة المثبتة على الطرقات العامة، على الرغم من وجودها منذ سنوات؟
- 2- ما هي الإجراءات العملية التي تنوي الوزارة اتخاذها للحدّ من ارتفاع حوادث السير والوفيات الناتجة عنها؟
- 3- هل ستلتزم الوزارة بتطبيق أحكام قانون السير الجديد (الصادر منذ أكثر من عشر سنوات)، ولا سيّما من خلال تفعيل نظام النقاط و حجز دفاتر السوافة للمخالفين المتكررين؟

إن حجم الكارثة يفرض تحديد المسؤوليات بوضوح، ونعتبر أنّ استمرار تجاهل هذا الملف يشكّل تقصيراً فاضحاً من قبل السلطة التنفيذية، ويعرّض حياة المواطنين لمزيد من الخطر.



مارك ضو

مارك ضو

نائب في مجلس النواب اللبناني

حيث أنه عملاً بالمادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، والتي تندرج ضمن الفصل الأول "الأسئلة" من الباب الثالث "الرقابة البرلمانية"، فإنه يحقّ للنائب أو أكثر توجيه الأسئلة الخطية أو الشفوية إلى الحكومة مجتمعة أو إلى أحد الوزراء.

وحيث أن الفقرة الأخيرة من المادة نفسها تنصّ صراحةً على أن السؤال الخطي يُوجّه بواسطة رئيس المجلس، وعلى الحكومة أن تجيب عليه خطياً في مهلة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمها السؤال.



النائب مارك ضو

